

The Impact of Corporate Income Tax on the Wage Level in Jordan

Hamza Mohammed Mashaqbeh
Faculty of Economic
University of Jordan
mashaqby@gmail.com

Amer Abd Alfatah Bakeer
Faculty of Economic
University of Jordan
amirbak@ju.edu.jo

Received : 10/11/2021

Accepted :18/01/2022

Abstract:

This study aims to measure the effect of corporate income tax on wage level. Using panel data for 50 companies from various economic sectors in Jordan over the period (2012-2016). The study adopted feasible generalized least squares (FGLS) method due to peculiarities of Heteroskedasticity Problem. The main finding of the study indicated that the estimates are in line with economic theory, i.e. there is a statistically significant negative impact of the tax rate paid by the company on wage rates; the estimated parameter indicated that as the rate of tax paid in the company increased by 1%, it leads to a decrease in the wage rate in the company by 0.06%. The study also showed that there is a statistically significant effect of the value added of the company, number of workers, average product of capital and the average product of labor. Based on the results, the study recommended decision makers to re-examine the tax on corporate profits to ensure that tax burden is not transferred to the workers.

Keywords: corporate income tax, FGLS, corporate profit, wage rate, tax incidence.

أثر ضريبة أرباح الشركات على الأجور في الأردن

عامر عبد الفتاح باكير

كلية الاقتصاد

الجامعة الأردنية

amirbak@ju.edu.jo

حمزة محمد مشاقبة

كلية الاقتصاد

الجامعة الأردنية

mashaqby@gmail.com

القبول: 2022/01/18

الاستلام: 2021/11/10

المخلص:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى قياس أثر التغير في ضريبة أرباح الشركات على الأجور باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data)، وتم تطبيقها على (50) شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (2012-2016). وتبينت الدراسة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) (feasible generalized least squares) في تقدير نموذج الدراسة؛ وذلك من أجل التعامل مع مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity). وأظهرت النتائج أن هناك تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لنسبة الضريبة المدفوعة من قبل الشركة على معدلات الأجور، وهذا يتوافق مع الجانب النظري حيث إن ارتفاع معدل الضريبة المدفوعة في الشركة بمقدار (1%)؛ يؤدي إلى انخفاض الأجور في الشركة بمقدار (0.06%). وكذلك أظهرت الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لكل من القيمة المضافة للشركة، وعدد العمال، ومتوسط إنتاجية العمال على الأجور السنوية، بينما أظهرت الدراسة أن هناك تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية لمتوسط إنتاجية رأس المال على الأجور السنوية التي تدفعها الشركة. وبناء على النتائج أوصت الدراسة صانعي السياسة المالية بضرورة إعادة النظر بمعدلات الضريبة التي يتم فرضها على الشركات، بما يكفل عدم انتقال العبء الضريبي إلى العمال.

الكلمات المفتاحية: الضريبة على أرباح الشركات، المربعات الصغرى المعممة الممكنة، أرباح الشركات، الأجور السنوية، العبء الضريبي.

المقدمة:

المفتوح، يتجنب رأس المال العبء الضريبي من خلال انتقاله للخارج، ويتحمل العمال الجزء الأكبر من العبء، حيث تشير النتائج في أغلب الدراسات السابقة أن جزءاً كبيراً من ضريبة الشركات يقع على عاتق العمالة، وهو أمر معقول خصوصاً في حالة بلد صغير يوجد به تنقل كبير لرأس المال⁽⁷⁾.

إنّ الجدل حول انتقال العبء الضريبي إلى العمال، ينتج من خلال التمييز بين القنوات المختلفة التي يمكن من خلالها لضرائب الشركات أن تؤثر على الأجور، فعندما ترتفع الضريبة على أرباح الشركات، فإن انتقال العبء إلى العمال يكون إما بشكل مباشر من خلال قيام الشركة بتخفيض الأجور، أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير السلبي على القرار الاستثماري وعلى القيمة المضافة للشركة، وكذلك على توزيع رأس المال بين القطاعات بسبب انخفاض العائد عليه، مما يقلل الإنتاجية الحدية ومعدل أجور العمال، حيث يعتمد هذا التأثير على عدة عوامل، هي: حجم الدولة أو القطاع، ودرجة حرية انتقال رأس المال والعمال بين الدول والقطاعات، وطبيعة المنافسة في سوق الإنتاج، ودرجة كثافة رأس المال والعمال في ذلك القطاع، ومرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج، ومرونة الطلب على السلع المنتجة في ذلك القطاع⁽¹⁹⁾.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى البحث في مدى تأثير العبء الضريبي وانتقاله إلى العمال؛ من خلال التأثير المباشر وغير المباشر على انخفاض أجور العمال في الشركات الأردنية، وربط ذلك في دراسة

يعدّ العبء الضريبي موضوعاً مهماً وموضع خلاف في نقاشات السياسة المالية وتحديدًا الضريبية، حيث استمرت الدراسات التحليلية ما يقارب (70) عامًا وذلك لتحديد من يتحمل عبء الضريبة التي يتم فرضها على أرباح الشركات، اعتمادًا على نماذج التوازن العام دون قياسها وتفسيرها باستخدام النماذج القياسية، واستمر هذا النهج إلى نهاية القرن الماضي لينتقل التحليل بعد ذلك من الناحية النظرية إلى المجال التجريبي والقياسي، ولذلك يثير مفهوم العبء اهتمام جميع الأطراف الذين يتأثرون من تغير الضريبة، سواء أكانوا أفرادًا على شكل ارتفاع في الأسعار، أم أصحاب رأس المال من خلال انخفاض العائد، أم عمالًا على شكل انخفاض في الأجور .

يجعل العبء من التغير في الضريبة على أرباح الشركات الباحثين في الأردن وغيرها من الدول، يواجهون صعوبة في تقديره، مقارنة بعبء الضريبة الشخصية الذي يتم تقديره بشكل مباشر من خلال انخفاض دخل الأفراد، وهذا يرجع إلى اختلاف الالتزامات الضريبية ومعدل الضريبة الفعلية التي تدفعها الشركات على الرغم من تحقيقها مستويات ربح مماثلة، حيث يعدّ هذا التباين القضية المركزية في توزيع العبء الضريبي بين الجماعات المختلفة، وهذا الاختلاف يعود إلى شكل نشاطها الخارجي الذي تحكمه مصادر التمويل، ومدى تحويل الأرباح بين الشركات التابعة، ومقدار الخسائر المحققة، والأصول المستخدمة، إضافة إلى الاختلافات بين خصائص كل دولة. وهذا يعتمد على فرضيات كل دراسة، فعلى سبيل المثال: في حالة الاقتصاد

أسواق المنافسة يتم تحديده من خلال تأثيره على العوائد الحدية، وعلى قوة العرض والطلب في أسواق العمل والإنتاج، حيث إن ارتفاع مستوى الضريبة يؤثر على الأنشطة التجارية، وذلك بتقليل العائد على كل من الاستثمار ورأس المال والأيدي العاملة، لذلك فإن توزيع أعباء الضريبة بين العمال ورأس المال، هو دالة في العرض والطلب في الأسواق ذات الصلة⁽¹⁶⁾. ووفقاً لنظريات نموذج التوازن العام للاقتصاد المفتوح، فإن العبء الضريبي تتحمله العوامل الإنتاجية الأقل تحركاً بين الدول وبين القطاعات المختلفة داخل الدولة، ففي حالة الاقتصاد المفتوح، يتحمل العمال العبء الأكبر؛ وذلك بانخفاض أجورهم، حيث إن رأس المال متحرك وعالي الحساسية لمعدل الضريبة، بينما يواجه العمال قيوداً على حرية الحركة. ويتحمل العمال جزئياً وربما إلى حد كبير العبء من خلال التأثير غير المباشر، حيث إن الارتفاع في ضريبة الدخل على الشركات يؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال؛ مما يساهم في انتقاله إلى الخارج، ويتسبب ذلك بانخفاض الإنتاجية الحدية للعمال، وبالتالي انخفاض الأجور، وعندها سيكون هناك تأثير سلبي غير مباشر لضريبة الدخل على الشركات من خلال انخفاض معدل الأجور، وهذا التأثير يعتمد على عدة عوامل وفرضيات منها: حجم الدولة، ودرجة حرية انتقال رأس المال، وطبيعة المنافسة في سوق الإنتاج⁽¹⁷⁾.

بدأ التحليل الفعلي للعبء الضريبي مع الاقتصادي الأمريكي الشهير (Harberger) في عام (1962)، واستمر لمدة (45) عاماً من خلال مساهمة أساسية لتحليل العبء الضريبي وتقديره على أرباح الشركات، حيث يعدّ تحليله المرجع الرئيس لقياس تأثير العبء الضريبي على عوامل الإنتاج. لقد وضع (Harberger) إطاراً نظرياً مدعماً بأدلة لمناقشة تأثير التغيير في الضريبة على أرباح الشركات، وبدأ بعرض أفكاره من خلال تحليل نظري كلاسيكي، يفترض فيه أن الاقتصاد المغلق يتكون من قطاعين فقط، هما: قطاع الشركات وقطاع الأفراد، حيث إن كل قطاع ينتج سلعة مختلفة، ويوظف عمالاً ورأس مال كعوامل إنتاج، مع افتراض أن العرض الكلي لهذه العوامل ثابت، مع وجود الحرية التامة لانتقال العوامل بين القطاعات الاقتصادية، وتفرض الضريبة على قطاع الشركات فقط، وتتفق الحكومة جميع عوائد الضرائب بطريقة تؤدي إلى موازنة الانخفاض في استهلاك الأفراد.

وقد ركز (Harberger) في نظريته على التأثير طويل الأجل للتغيرات في الضرائب على أرباح الشركات، باعتباره يمثل فائدة نظرية وعلمية لتقدير العبء الضريبي، حيث يدعي أن العبء الضريبي قصير الأجل سوف يتحمله رأس المال الثابت في الصناعات المتضررة في ظل المنافسة التامة، وبالتالي تحت افتراض مرونة إحلال العوامل وإحلال الإنتاج، فإن مالكي رأس المال يتحملون العبء الضريبي في الأجل القصير⁽¹⁸⁾. وأوضح النموذج أن العبء من الضريبة على أرباح

اختلاف هذا التأثير بين عدة قطاعات اقتصادية في الأردن، إضافة إلى دراسة أهم محددات الأجور في الشركات، خصوصاً أنه لا توجد دراسات مماثلة طبقت على القطاعات الاقتصادية في الأردن. ويمكن أن تزود هذه الدراسة أصحاب القرار بوضع السياسة الضريبية المناسبة على أرباح الشركات في مختلف القطاعات. حيث تتضمن عرضاً للجانب النظري والدراسات السابقة والبيانات التي تم استخدامها، وأخيراً مناقشة نتائج التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة وتقديم التوصيات.

واقع الضريبة على أرباح الشركات في الأردن:

تبنّت الحكومة برامج تصحيح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي؛ من أجل تحسين كفاءة النظام الضريبي وتحسين فاعليته على أرباح الشركات، وذلك لانخفاض مساهمة ضريبة الأرباح على الشركات في تمويل الإيرادات الحكومية، من أجل تلبية النفقات، وكذلك لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية بين القطاعات، حيث قامت الحكومة بإجراء تعديلات على قانون ضريبة الدخل في عام (1985) شملت مراجعته لكافة الأنظمة الضريبية المعتمدة لحل مشاكل التعقيد، وصعوبة الإدارة، وتدني الامتثال، وكذلك تم إجراء تعديل آخر على القانون في عام (1995) تمثّل في اعتماد نظام الضريبة الموحد الذي كانت نتائجه سلبية على مقدار الضريبة المحصل في عام (2010-2011)، كما تم إجراء تعديل آخر في عام (2014) شمل تغيرات في الإعفاءات الممنوحة والنسب المفروضة، وكذلك عادت الحكومة في عام (2018) لدراسة إجراء تعديلات على القانون في ضوء جمود جانب النفقات، وتقليص المنح، والتزامها بخفض عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات المحلية⁽³⁾.

إنّ التباين في نسب الضريبة المفروضة بين القطاعات الاقتصادية في الأردن يصل إلى (10%) بين قطاعات: التعدين، والصناعة، والفنادق، والمستشفيات، والنقل والمقاولات الإنشائية من جهة، وبين قطاعات التأمين، والصرافة، والاتصالات، والخدمات، والشركات التجارية من جهة أخرى، في حين تتراوح الضريبة من (30-35%) عن كل دينار للبنوك والمؤسسات المالية⁽¹⁾. والحق أن اختلاف نسب الضريبة بين القطاعات جاء لتمكين القطاعات الراكدة ودعمها، وتشجيع الاستثمار فيها، خصوصاً قطاع الصناعة، حيث أقرت الحكومة نظام منح الحوافز بما يكفل القيام بدوره؛ وذلك لأهميته ومساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

تعد إشكالية العبء الضريبي من أبرز الجدليات الاقتصادية التي تباينت حولها آراء المنظرين الاقتصاديين، والمهتمين بتحليل أثر الضريبة على عوامل الإنتاج؛ بسبب الآثار التي تُحدثها على أرباح الشركات، حيث تشير النظرية الاقتصادية بأنّ عبء الضريبة في

القطاع الآخر غير المتداول به منتجاته في الأسواق المحلية، كذلك يفترض أن التغيير في معدلات الضريبة لدولة معينة، لن يؤثر على أسعار السلع؛ لأنه يحدد عالمياً، وبالتالي صافي معدل العائد على رأس المال يبقى متساوياً بين الدول⁽²⁰⁾.

هذه الفرضيات كافية لتوضيح أن العمال والمستهلكين للمنتجات غير القابلة للتداول، سوف يتحملون العبء من الضريبة على أرباح الشركات، ولتوضيح ذلك يفترض النموذج أنه لا وجود للضريبة على أرباح الشركات عالمياً، وأن قطاع الأفراد يتم التداول به، بينما قطاع الشركات غير متداول به وبالتالي فإن فرض ضريبة لن يؤثر على العائد على رأس المال، ولا على أسعار المنتجات لقطاع الأفراد؛ لأنه يتم تحديدهما عالمياً. كذلك يفترض النموذج أن معدل الأجر العالمي لن يتغير، وبالتالي سعر السلع والخدمات في قطاع الشركات سوف يرتفع ويتحمل معه المستهلكون لمنتجات قطاع الشركات العبء من هذه الضريبة. عندما يكون قطاع الشركات قابلاً للتداول، فإن الضريبة على أرباح الشركات لن تؤثر على صافي العائد على رأس المال، ولا على السعر العالمي للسلع المتداول بها في قطاع الشركات، وبذلك ستبقى الشركة تنتج إذا تمكنت من تحويل العبء إلى العمال من خلال تخفيض معدل الأجر في قطاع الشركات، حتى تستوعب الارتفاع الكامل من الضريبة؛ لأن معدل الأجر يجب أن يكون متساوياً على مستوى الاقتصاد كاملاً. يلاحظ أن رؤية (Harberger) اختلفت، حيث وضح أن العمال يتحملون عبء الضريبة من خلال انخفاض معدل الأجر، وهذا سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول في قطاع الأفراد؛ مما يعود بالفائدة على المستهلكين في هذا القطاع. وقد بين النموذج أن العبء من الضريبة على أرباح الشركات يتحمله العمال؛ لأنه عامل إنتاج غير متحرك، بينما يتجنب رأس المال العبء الضريبي لأن لديه حرية الانتقال بين الدول، علاوة على ذلك إذا قامت الدولة بتعديل الضريبة على أرباح الشركات، فإن ذلك لا يؤثر على السعر العالمي لرأس المال وعلى المنتجات القابلة للتداول، وبالتالي يمكننا التفكير بهذا التغيير على أنه يحدث في دولة لديها اقتصاد مفتوح صغير.

بالنسبة للاقتصاد المفتوح الكبير يدعي (Harberger) بأن هذا السيناريو يمكن تحليله من خلال اقتصاد لديه قطاعين فقط كما تم توضيحه مسبقاً، وأشار إلى أن النتائج سوف تكون مماثلة؛ لأن العبء من الضرائب على أرباح الشركات يتحمله رأس المال من خلال انخفاض العائد، ومع ذلك فإن مالكي رأس المال في الاقتصاد المفتوح الكبير سوف يتحملون عبئاً ضريبياً أصغر مقارنة بالعبء الضريبي في حالة الاقتصاد المغلق؛ نظراً لوجود سوق رأس المال العالمي، والذي يساعد في استيعاب رأس المال الذي انتقل من الاقتصاد المفتوح الكبير⁽¹⁹⁾.

الشركات يتحمله رأس المال في كلا القطاعين على مستوى الاقتصاد ككل، ولا يقتصر على القطاع الذي فرضت عليه ضريبة؛ وذلك بسبب قيام المستثمرين بنقل رأس المال من قطاع الشركات إلى قطاع الأفراد الذي لم تُفرض عليه ضريبة، مع وجود الحرية التامة لانتقال العوامل وهذا ما يعرف بتأثير إحلال العوامل.

إن انتقال رأس المال يرفع نسبة العمال إلى رأس المال في قطاع الشركات، ويخفضه في قطاع الأفراد؛ مما يسبب تغيرات في العائد النسبي لكلا القطاعين، أما بالنسبة لمخزون رأس المال، فإنه سيستمر بالانتقال من قطاع الشركات إلى قطاع الأفراد حتى ينخفض معدل العائد على رأس المال على مستوى الاقتصاد بشكل كافٍ نسبة لمعدل الأجر. بحيث يكون معدل العائد الصافي من الضريبة لكلا القطاعين متساوياً، وبالتالي تأثير إحلال العوامل يخفض أسعار العوامل النسبية بشكل واضح: (نسبة العائد على رأس المال لمعدل الأجر)، وهذا يسبب الضرر لأصحاب رأس المال نسبة للعمال كما ذكرنا سابقاً. علاوة على ذلك، فإن الضريبة على أرباح الشركات ترفع من إجمالي العبء الضريبي المفروض على رأس المال، مما يرفع تكلفة رأس المال في قطاع الشركات، ويؤدي إلى ارتفاع سعر السلع في هذا القطاع مقارنة بالسلع في قطاع الأفراد، مما يساهم في زيادة الطلب على السلع المنتجة في قطاع الأفراد، وبالتالي فإن الإنتاج سينخفض في قطاع الشركات، ويرتفع قطاع الأفراد، وهذا ما يعرف بتأثير إحلال الإنتاج⁽²⁰⁾.

نستنتج من ذلك أن الضرائب على أسعار عوامل الإنتاج تعتمد على كثافة رأس المال والعمال في كل قطاع، فعند افتراض أن قطاع الشركات كثيف رأس المال، فإن تأثير إحلال الإنتاج، وتأثير إحلال العوامل، سوف يقلان نسبة العائد على رأس المال نسبة للأجر بشكل واضح، وبالتالي فإن مالكي رأس المال سوف يتحملون الجزء الأكبر من العبء الضريبي مقارنة بالعمال. وعلى النقيض من ذلك، إذا كان قطاع الشركات كثيف العمل، فإن تأثير إحلال العوامل يعمل باتجاه معاكس لتأثير إحلال الإنتاج، بحيث يكون التأثير الصافي لمعدل العائد على رأس المال نسبة لمعدل الأجر، مُعتمداً على قدرة تغلب تأثير إحلال العوامل على تأثير إحلال الإنتاج. هذا النموذج يُعد مهماً ليس فقط لتطوره ودقته في تحليل تأثير ضرائب الدخل، بل لأنه أزال المفهوم الخاطئ المتعلق بانتقال ضرائب الشركات إلى المستهلكين على شكل ارتفاع في أسعار السلع، وأثبت أن مالكي رأس المال يتحملون كامل العبء بافتراضات معقولة لمرونة إحلال العوامل والإنتاج.

ولتوسيع نطاق تحليل العبء من التغيير في الضريبة على أرباح الشركات في حالة الاقتصاد المفتوح الذي يتكون من قطاع الشركات وقطاع الأفراد، افترض (Harberger) أن أحد القطاعات المتداول به يُسمح له بتجارة السلع والخدمات في الأسواق العالمية، بينما يبيع

قطاع الصناعة، حيث أوجدت دراسته أن العبء الضريبي يتحملة المستهلكون والمستثمرون، بينما لا يتحمل العمال أي أعباء ضريبية، لكن لم تساهم دراسته في معالجة التحيز المحتمل الناجم عن التقلبات الاقتصادية، أو العلاقة بين ضرائب الشركات المدفوعة وبين أرباح الشركات⁽³¹⁾.

ونظراً لأن الأدلة على تأثير ضرائب الشركات على عائد رأس المال تبدو متناقضة، فإن الدراسات الحديثة تستخدم البيانات الدولية للتركيز على تأثير الضرائب على الأجور. على سبيل المثال استخدمت دراسة⁽²¹⁾، بيانات سلاسل زمنية ومقطعية للفترة (1981-2003) لتقدير أنموذج التأثير الثابت الذي يتحكم في المتغيرات الزمنية، وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي، وخصائص الشركات، علاوة على تضمينها متغيرات تعبر عن التجارة والتضخم وقوة النقابة العمالية. وقد أثبتت الدراسة أن العمال يتحملون جزءاً من العبء الضريبي، وأن استجابة الأجور لتغير الضريبة في الدول الصغيرة أكبر بكثير من الدول الكبيرة، وكذلك استتجوا أن الضرائب تؤثر سلباً على حجم الاستثمار الرأسمالي لكل عامل⁽²¹⁾.

ثم عدلت دراسة⁽⁵⁾ على أنموذج المفاوضات بين العمال وأصحاب الشركات الذي وضعه (Mcdonald and Solow) لتحليل العبء من الضريبة على أرباح الشركات، حيث يتم التفاوض بين النقابة وأصحاب الشركات على معدل الأجور وعدد العمال. الفكرة هنا أن ضريبة الشركات تخفض حصة الربح المتاحة للتفاوض بين الشركة والعمال، وكي تحافظ الشركة على معدل أرباحها تقوم بنقل العبء إلى العمال اعتماداً على القيمة المضافة والالتزامات الضريبية لكل عامل، وعلى التأثيرات الثابتة والزمنية الخاصة بالشركة؛ للتحكم في الاختلافات بين الشركات، ودعمت نتائجهم تأثير الضرائب على معدل الأجور في الأجلين القصير والطويل⁽⁴⁾.

في الآونة الأخيرة جادلت دراسة⁽¹²⁾ بأن الدراسات السابقة أهملت التغير في عدد العمال عند تقدير العبء الضريبي على معدل الأجور، أي أنّ الدراسات تنظر فقط إلى نتائج المفاوضات بين العمال وأصحاب الشركات وتأثيرها على معدلات الأجور، ولكنها أهملت تأثير التوظيف. على سبيل المثال إذا تغيرت معدلات التوظيف، فإن هذا يؤثر على إجمالي الأجور المدفوعة، وبالتالي هذا يؤثر على تقدير التأثير الحقيقي للعبء الضريبي على العمال⁽¹²⁾، ومع ذلك هناك بعض النقاط المهمة التي تستحق الذكر، أولاً: يبدو أن هذه الدراسات قدرت التأثير قصير الأجل لضرائب الأرباح على معدلات الأجور، وبالتالي حقيقة انتقال (100%) من العبء الضريبي إلى الأجور في المدى القصير لا يتوافق مع النماذج النظرية التي تنبأ بها الاقتصادي (Harberger) والذي جادل بأن العبء في الأجل القصير يتحملة مالكو رأس المال بالكامل، في حين إنّ تأثير ضريبة الشركات على الأجور يأتي بعد تغير مخزون رأس المال في الاقتصاد، وبالتالي من الصعب توقع

بعد أن نشر (Harberger) ورقته البحثية الأساسية في عام (1962) قام كل من (Krzyania and Musgrave) بنشر واحدة من أكثر الدراسات التي أوجدت جدلاً فكرياً بين الاقتصاديين في محاولة لتقدير العبء الضريبي على أرباح الشركات، وسوف يرمز للأنموذج من الآن وصاعداً باسم (K-M)، حيث أثبتت دراساتهم أن هناك تأثيراً إيجابياً للضريبة على عائد رأس المال. حيث جاءت نتائجهم تناقض أفكار (Harberger)، ومن ثم تم انتقادهم مباشرة بسبب عدم مقدرة أنموذجهم على قياس العوامل الأخرى التي قد تقسر الارتباط الإيجابي والمهم بين التغيرات الضريبية، ومعدل العائد على رأس المال والشركة، كانت هذه الانتقادات من قبل كل من (Goode, Slitor and Cragg) وسيشار إليهم من الآن وصاعداً باسم (G-S-C). حيث جادلوا بأن تقديرات أنموذج (K-M) كانت متحيزة بشكل إيجابي؛ وذلك بسبب الارتباط الإيجابي المرتفع بين متغيرات الضريبة، ومعدل العائد الإجمالي على رأس المال، وهذا يرجع إلى قوى مهمة أخرى أثرت على البيئة الاقتصادية وهي الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، وسنوات التعبئة مما تسبب في ارتفاع معدلات الربح إلى حد كبير عندما زادت الحكومة معدل الضريبة في ذلك الوقت⁽¹⁰⁾.

إضافة إلى ذلك جادل أنموذج (G-S-C) بأن المتغيرات التفسيرية غير الضريبية التي تم تقديمها من قبل أنموذج (K-M)، ليس لديها القدرة على قياس العوامل الدورية التي أثرت على الارتباط الكبير بين الأرباح ومعدلات الضرائب، لذلك زعموا أن العلاقة الموجودة في أنموذج (K-M) غير دقيقة تماماً، ولإثبات هذه الحجج قام (Cragg) بإعادة تقدير أنموذجهم من خلال إضافة معدل التوظيف في الشركة كبديل للدورة الاقتصادية والتقلبات في الاقتصاد، كذلك تمت إضافة متغير يعبر عن مستوى الإيرادات الحكومية المرتفع خلال سنوات التعبئة والحروب. وضع أنموذج (G-S-C) بأن إدخال هذه المتغيرات المشتركة لا يمكن أن يصحح مشاكل التحيز؛ لأنها تعدّ مشاكل داخلية في الأنموذج. وفي عام (1970) كتب (K-M) مقالاً يرد على جميع الانتقادات، من حيث إنّ هذا التحيز ليس ذا حجم كبير، وتقدير انتقال العبء الضريبي ما يزال مهماً، لكنه أيد على أن التغيرات غير الضريبية المستخدمة في أنموذجهم قد تقشل في التحكم في ضغوط الطلب الحالية والدورة الاقتصادية⁽¹⁶⁾.

في بداية الثمانينيات من القرن الماضي تم التخلي عن الدراسات التجريبية للعبء الضريبي عملياً، حيث تم التركيز على نماذج التوازن العام وتم التعديل على أنموذج (Harberger)؛ لإدخال افتراضات جديدة تتضمن: وجود قطاعات متعددة، وقابلية الإحلال بين السلع المنتجة، وحرية انتقال غير تامة لعوامل الإنتاج، ووجود البطالة⁽³⁰⁾. في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، حلّل الاقتصادي (Dye) تأثير العبء بشكل تجريبي على كل من المستثمرين والعمال والمستهلكين، باستخدام بيانات القوائم المالية للشركات الأمريكية في

طبقت دراسة (28) على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية لتقدير العبء من التغيير في ضريبة دخل الشركات، وتأثيره على معدل الأجور في ظل المنافسة غير التامة لمدة ثلاث سنوات متباعدة (1997/1992/1982). وقامت الدراسة بإيجاد معدل الضريبة الحدية الفعال لأصول الشركات لهذه السنوات، وذلك لقياس تأثير التغييرات في الضريبة على مستوى القطاعات الاقتصادية. واستخدمت الدراسة نموذجًا يسمح من خلاله للمنافسة غير التامة، والتي تولد الربح: (الأرباح الاقتصادية) الذي يمكن تقاسمه بين الشركة والعمال. والعبء الضريبي على المشاريع الاستثمارية الحدية يعتمد على مزيج الأصول للمشاريع في كل قطاع، ومقدار التحكم في نسب تركيز الصناعة، وبالتالي التأكيد على التأثير المباشر للعبء الضريبي. ومن خلال هذا التحليل تجنبنا الدراسة مشاكل أخطاء القياس، وأخطاء المتغيرات المحذوفة التي عانت منها الدراسات التي طبقت بين الدول. وأشارت نتائج الدراسة أن العمال يتحملون عبئًا كبيرًا من التغيير في الضريبة، وهذا العبء مرتبط مع نسب تركيز الصناعة، وقدرت المرونة للأجور بالنسبة لمعدل الضريبة الحدية الفعالة للقطاع حوالي (-0.03).

وقد حللت دراسة (6) العلاقة بين خصائص الدولة، وعبء ضريبة أرباح الشركات على معدل الأجور. إذ طبقت الدراسة نموذج مفاوضة على معدل الأجور، يمثل العمال وأصحاب الشركات، واستخدمت بيانات للشركات على مستوى (13) دولة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للفترة (1980-2004)، وذلك من أجل تحليل انتقال العبء الضريبي من رأس المال إلى العمال على شكل انخفاض في الأجور. وأظهرت نتائج الدراسة أن جزءًا كبيرًا من العبء الضريبي ينتقل من رأس المال إلى العمال، وبينت ذلك من خلال نموذج قياسي يمثل المتغير التابع فيه معدل الأجور الحقيقية، أما المتغيرات المستقلة فهي: معدل الضريبة الفعلية، ومعدل البطالة، والقيمة المضافة للعمال، والانفتاح التجاري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر السلع المنتجة. ويعتمد هذا الانتقال على عملية تحديد الأجور وعلى خصائص كل دولة والتي تشمل: درجة حرية انتقال رأس المال، التأثير النسبي للبلد على السعر العالمي للإنتاج وعلى قوة النقابات العمالية. وأظهرت النتيجة الرئيسة للدراسة أن هناك علاقة سلبية بين معدل الضريبة على الشركات والأجور، حيث إن زيادة (1%) في الضريبة يقلل معدل الأجور بمقدار (0.60%)، وهذا يعتمد على عملية تحديد الأجور وخصائصها في كل دولة.

استخدمت دراسة (15) مسحًا لبيانات الأسر الكندية للفترة (1998-2013)؛ لقياس تأثير ضرائب أرباح الشركات على أجور العمال، وتبينت الدراسة نموذجًا قياسيًّا لعدد من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع الذي يمثل معدل الأجور، وتشمل: معدل التضخم، ومعدل البطالة، والآثار الجغرافية، وتأثير النقابة، والفساد، وحجم

العديد من التغييرات الدائمة في السياسة الضريبية؛ من خلال دراسة لفترات قصيرة للتحكم في التأثير طويل الأجل. ثانيًا: لم يتم بذل جهد كبير في هذه الدراسات لحل مشكلة التجانس بين معدل الأجور والضرائب على أرباح الشركات (26).

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي قامت بتقدير أثر ضريبة الأرباح على أجور العمال وتباينت من حيث المنهجية المستخدمة، بالنظر إلى المكان، والزمان، والنتائج التي توصلت إليها، وفي حدود معرفة الباحثين فإنه لا توجد دراسات مماثلة طبقت على الأردن لتقدير هذه العلاقة، وفيما يأتي عرض لأهم هذه الدراسات.

طورت دراسة (11) نموذج إطار عملي لتحليل الآلية التي ينتقل بها العبء الضريبي إلى كل من أصحاب رأس المال والعمال، من خلال تقدير حساسية الأجور، ومعدل الفائدة للتغيير في معدل الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربع سنوات متباعدة: (1989/1994/1999/2004)، وتم تطبيقها على (50) شركة من الشركات الأمريكية متعددة الجنسية في دول (OECD)، للفترة (1989-2004). وقد وجدت الدراسة أن العمال يتحملون (60%) من مجموع العبء الضريبي. وأوصت الدراسة بأن هناك بعض الأمور المهمة التي يجب أخذها بالحسبان في النماذج القياسية، على سبيل المثال العلاقة بين دفعات الفائدة للشركات متعددة الجنسية، ومعدل الضريبة في الدول التي لديها حرية تامة لانتقال رأس المال، إضافة إلى عدد الشركات التي طبقتها الدراسة، والتي من الممكن أن تكون غير كافية لقياس التغيير في العائد على رأس المال، أو على أجور العمال في الأجل الطويل الناتج من التغيير في الضريبة على أرباح الشركات.

استخدمت دراسة (5) بيانات على مستوى الشركات الصغيرة من تسع دول أوروبية للفترة (1996-2003)، وبينت الدراسة الآلية التي ينتقل بها العبء الضريبي إلى العمال من خلال نموذج المفاوضة على الأجور بين العمال، واستغلت الدراسة الاختلافات الضريبية داخل الشركة، وبين الشركات الأخرى، وتشمل مواصفات كل شركة من حيث التغييرات والتعديلات التي تحصل داخلها، مع الأخذ بالحسبان التأثير الثابت والزمني. وقد وجدت الدراسة أن هذه الاختلافات تؤثر على القيمة المضافة للشركة، ومن ثم، وبشكل غير مباشر، تؤثر على الاستثمار وعلى رأس المال والعمال. وقدرت الدراسة مرونة التأثير المباشر للضريبة على الأجور بمقدار (-0.093) في الأجل الطويل وتوصلت إلى أن (\$1) ارتفاع في ضرائب الشركات يقلل إجمالي الأجور بمقدار (\$0.49)، أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، فإن الدراسة لم تجد تأثيرًا كبيرًا للعبء الضريبي عليها، وبينت أن هذا يعود إلى عمليات التهرب الضريبي وتحويل الأرباح التي تقوم بها هذه الشركات.

ووضحت أن العلاقة بين العبء وتجنب الضريبة تعتمد على عدة عوامل، هي: مرونة عرض العمل، وإنتاجية رأس المال بالنسبة للعمل، والإعفاء الضريبي للعمال ورأس المال. وقد وجدت الدراسة أن الشركات التي يتحمل فيها أصحاب الأسهم عبئاً ضريبياً قليلاً نسبياً، يكون مقدار تجنب الشركة للعبء الضريبي منخفضاً. أيضاً وجدت الدراسة أنه في حال لم يتحمل أصحاب الأسهم العبء الضريبي، فإن تعظيم الأرباح لن يتأثر، وهذا ينعكس على تجنب ضريبي أقل من قبل الشركة.

ساهمت دراسة⁽²⁷⁾ بإيجاد متوسط تقدير لمدى انتقال العبء الضريبي إلى العمال، عن طريق انخفاض معدل الأجور من خلال عينة شملت (115) دراسة سابقة تتعلق بتحليل وتقدير العلاقة بين الضريبة على الشركات، ومعدل الأجور باستخدام نهج (Meta-Sample Regression Analysis). وقد قامت الدراسة بتقدير متوسط مرونة الأجور ب (-0.016) بالنسبة للتغير في ضرائب الشركات، وذلك بعد تصحيح مشاكل التحيز في الدراسات السابقة. وبينت الدراسة أن التأثير السلبي منخفض بالنسبة للدراسات التي طبقت بين الدول، مقارنة بالدراسات التي طبقت داخل الدولة، كذلك استنتجت أن تأثير العبء الضريبي أكبر في المدى الطويل عنه في المدى القصير. وتوصلت الدراسة إلى أن الارتفاع في معدل الضريبة بمقدار (1%)، يؤدي إلى انخفاض معدل الأجور بمقدار (0.11%)، بالنسبة للدراسات التي طبقت بين الدول، مقابل (0.11) للدراسات التي طبقت داخل الدولة في المدى الطويل.

يتضح من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، تعدد الأساليب التي تم استخدامها لتقدير أثر ضريبة أرباح الشركات على أجور العمال، حيث قامت بعض الدراسات للتوصل إلى نتائجها باستخدام مسح لعينة من العمال في الشركات وتعميم نتائجها، بينما قامت دراسات أخرى باستخدام بيانات دولية للمقارنة بين عدة دول وفترات مختلفة، دون الأخذ بالحسبان خصائص كل دولة. ومقارنة مع هذه الدراسات تكمن أهمية هذه الدراسة بانفرادها بالتقدير الفعلي لأثر التغير في الضريبة على أجور العمال، من مختلف القطاعات في الأردن للفترة (2012-2016)، وهي الفترة التي تم التعديل على قانون ضريبة الدخل رقم (34 لسنة 2014)، إذ تبنت الدراسة نموذجاً قياسيًّا اعتماداً على الجانب النظري وعلى الدراسات السابقة، يشمل مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على أجور العمال.

المنهجية والبيانات ومتغيرات الدراسة:

استخدمت الدراسة بيانات مقطعية زمنية (panel data)، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، واختبار الفرضيات، ولتحليل مدى الارتباط بين الضرائب على أرباح الشركات والأجور، حيث تم تجميع بيانات سنوية لعينة شملت (50) شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية من مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2012-2016)، وذلك

الشركة، وأخذت بالحسبان خصائص أخرى مختلفة للأفراد، وهي: العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، والتعليم، والتأثيرات الثابتة والزمنية. وأظهرت الدراسة أن كلاً من حجم الشركة، والنقابة، والتعليم، ومعدل التضخم لها تأثير إيجابي على الأجور، كما بينت أن ضرائب الشركات لديها تأثير سلبي على معدل البطالة والأجور، حتى في المدى القصير جداً، حيث إن (1%) زيادة في ضريبة الدخل على الشركات، يقلل معدل الأجور الحقيقية بمقدار (0.20%).

استخدمت دراسة⁽²⁾ بيانات سلاسل زمنية للفترة (1981-2014)؛ لبيان تأثير العبء الضريبي على الأجور في كندا. وتبنت الدراسة نموذج التوازن العام للاقتصاد المفتوح، كقاعدة نظرية للتحليل، والتي تؤكد على التأثير غير المباشر لانتقال العبء الضريبي للعمال من خلال نسبة رأس المال للعمل، وتم تقدير معادلة نسبة رأس المال للعمال والأجور أنياً. وأظهرت النتائج أن ضريبة الدخل على الشركات تؤثر سلباً على نسبة رأس المال للعمل، وهذا التأثير ينتقل ليخفّض الأجور. كما قدرت الدراسة المرونة بالنسبة لمتوسط معدل الأجور بالساعة للتغير في معدل ضريبة الدخل على الشركات، وكانت بمقدار (-0.107).

قدرت دراسة⁽²⁹⁾ العبء من التغير في ضريبة أرباح الشركات على رفاة كل من العمال، ومالكي الأراضي، وأصحاب الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1983-2018). وقد طورت الدراسة نموذج توازن خاص يمثل وجود حرية غير تامة للشركات والعمال، ويسمح لأصحاب الشركات اختيار مواقعهم الأكثر إنتاجية. وفسرت هذه العلاقة بأنه عندما تخفّض الحكومة الضريبة، فإن الالتزامات الضريبية للشركة تتخفّف، وكذلك تخفّف تكلفة رأس المال للشركات المحلية، وهذا يشجع على الاستثمارات الجديدة؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على العمال، وعندها تعرض الشركات أجوراً أعلى مما يشجع على هجرة العمال إلى الداخل، وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف السكن. وعلى النقيض من نتائج نماذج الدراسات السابقة للاقتصاد المفتوح، وجدت الدراسة اختلافاً في توزيع العبء الضريبي، حيث إن مالكي الشركات يتحملون حوالي (40%) من العبء الضريبي، في حين أن العمال يتحملون (25%)، ويتحمل مالكو الأراضي (35%)، وبالتالي ترفض هذه الدراسة نتائج الدراسات السابقة التي تقول إن العمال في الاقتصاد المفتوح يتحملون (100%) من العبء الضريبي، كذلك وجدت الدراسة أن انخفاض معدل الضريبة المحلية بمقدار (1%) يساهم في زيادة عدد الشركات بمقدار (3-4%) خلال عشر سنوات. واختبرت دراسة⁽¹⁴⁾ العلاقة بين تغير الضريبة وقدرة الشركة على تجنب العبء الضريبي للفترة (1990-2015). وطُبق على (7324) شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت بتحليل انتقال العبء الضريبي على كل من أصحاب الأسهم والموظفين والمستهلكين. وأثبتت الدراسة أن المساهمين لا يتحملون كامل العبء الضريبي،

الأجور في الشركة، والذي يمثل حجم المبيعات السنوية للشركة على رأس المال، وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\text{متوسط إنتاج رأس المال} = \frac{\text{حجم المبيعات السنوية}}{\text{رأس المال}}$$

ويمثل المتغير (Size) عدد العمال في الشركة، ونظرياً يتحمل العمال عبء الضريبة في الشركات الصغيرة نسبياً أكثر مقارنة مع العمال في الشركات الكبيرة، وذلك لضعف القوة النقابية في الشركات الصغيرة في التحكم في عملية تحديد الأجور، بالإضافة إلى ضعف تحمل قدرة الشركات الصغيرة على التغيير في الضريبة. ويمثل المتغير (Api) متوسط إنتاج العمل، ويُعدّ نمو إنتاجية العامل أحد أهم العوامل التي تساهم في تحسن مستوى الأجور، والذي يمثل حجم المبيعات السنوية للشركة على عدد العمال، وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\text{متوسط إنتاج العمل} = \frac{\text{حجم المبيعات السنوية}}{\text{عدد العمال}}$$

استخدمت الدراسة برنامج (Stata) من أجل اختبار العلاقة بين المتغيرات والتوصل إلى النتائج، ويعرض الجدول ذو الرقم (1) ملخصاً إحصائياً لمتغيرات الدراسة للشركات التي شملتها عينة الدراسة، وعددها (50) شركة للفترة (2012-2016)، حيث يمثل عدد المشاهدات لكل متغير (250) مشاهدة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمجموع أجور العمال السنوية لعينة الشركات التي شملتها الدراسة حوالي (11) مليون دينار خلال فترة الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة للأجور حوالي (209.8) مليون دينار، فيما بلغت أدنى قيمة حوالي (85800) ألف دينار، ويلاحظ من ذلك التباين بين القيم الدنيا والعليا المسجلة في قيم الأجور السنوية، وهذا تفسره قيمة الانحراف المعياري والتي بلغت حوالي (27.2) مليون دينار. كما يشير الجدول إلى أن متوسط الضريبة المدفوعة السنوية بلغ حوالي (6.1) مليون دينار لكل شركة، وبلغت أعلى قيمة لمعدل الضريبة المدفوعة حوالي (132.1) مليون دينار، بينما بلغت أدنى قيمة (0) دينار، ويفسر الانحراف المعياري هذا التباين الكبير في القيم المسجلة، والذي بلغ حوالي (17.7) مليون دينار. كما بلغ متوسط الأرباح السنوية بعد خصم الضريبة حوالي (18) مليون دينار سنوياً، وسجلت أعلى قيمة أرباح حوالي (346.2) مليون دينار، بينما سجلت أدنى قيمة حوالي (-90) مليون دينار، ويفسر قيمة الانحراف المعياري هذا التباين حيث بلغت حوالي (43.3) مليون دينار.

(Multi-collinearity)، استخدمت الدراسة اختبار معامل التضخيم للبيانات (VIF) (Variance Inflation Factor)، حيث إنه كلما كانت درجة الارتباط منخفضة، يكون ذلك أفضل لإظهار معاملات متغيرات غير مرتبطة ببعضها، وكذلك يعكس صحة علاقة الأخطاء المرتبط بها، وحسب نتائج الجدول ذي الرقم (2)، أظهر الاختبار بأنه

لتقدير أثر التعديل على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014)، على أجور العمال الذي شمل تغييراً على نسب الضريبة المفروضة على أرباح الشركات، وبالتالي تم أخذ عينة تغطي الفترة قبل تغيير نسب الضريبة وبعده، وتم اختيار عينة الشركات بناء على معيارين، هما: أن تكون الشركات من غير المعفاة من الضريبة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى توفر البيانات، وذلك لتجنب تقديرات (unbalanced panels). واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المصادر المحلية المختلفة في الحصول على البيانات كالتنشرات الإحصائية للبنك المركزي، دائرة الإحصاءات العامة، بيانات الشركات المدرجة لدى بورصة عمان والبيانات المالية للبنوك التجارية. ولغاية التوصل إلى النتائج اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم استخدام أنموذج قياسي يتضمن عدداً من العوامل التي تؤثر على أجور العمال، وذلك لتقدير أثر عبء ضريبة الأرباح على الأجور. وقد تم بناء أنموذج الدراسة، وتحديد المتغيرات اعتماداً على الإطار النظري، وبما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، واعتماداً على دراسة كل من (5) (15) (26) ويأخذ الأنموذج الشكل الآتي:

$$\log(\pi_{it}) + \beta_3 \log(\text{Tit}) + \beta_2 = \beta_0 + \beta_1 \text{wit} \text{ Log} \\ \log(\text{Size}_{it}) + \beta_6 \log(\text{Vait}) + \beta_4 \log(\text{APKit}) + \beta_5 \\ \text{eit} \log(\text{Aplit}) +$$

وتشتمل الدراسة على سبعة متغيرات، يمثل المتغير التابع بالأجور السنوية التي تدفعها الشركة (W)، أما المتغيرات المستقلة فتمثل نسبة الضريبة المدفوعة (T) الذي يعدّ المتغير الأساسي في الأنموذج، حيث إن ارتفاع نسبة الضريبة الفعلية التي تدفعها الشركة، يقلل من الأرباح التي تحصل عليها؛ مما يؤدي إلى تخفيض الأجور بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمثل المتغير (π) بأرباح الشركة بعد خصم الضريبة، حيث إن ارتفاع قيمة أرباح الشركة نتيجة زيادة حجم مبيعاتها، وارتفاع الطلب على أسهمها باعتبارها تتمتع بمؤشرات مالية وربحية وسهولة عالية، يحفزها على توزيع نسب عالية من أرباحها، وكذلك تحسين أجور العمال لديها. ويعبر المتغير (Va) عن القيمة المضافة للشركة، حيث يعدّ تفاوت القيمة المضافة بين الشركات مؤشراً على تباين مستويات الأجور لديها، حيث تعكس القيمة المضافة نمو الشركة، وزيادة إنتاجيتها، والتي تمثل مجموع الأرباح والأجور السنوية للشركة، وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة المضافة للشركة} = \text{الأرباح السنوية للشركة} + \text{الأجور السنوية المدفوعة}$$

و يمثل المتغير (APK) متوسط إنتاج رأس المال، حيث أن كل شركة تستخدم مزيجاً مختلفاً من رأس المال والعمل، وحسب النظرية الاقتصادية كلما كان القطاع أو الشركة كثيفة رأس المال، ترتفع الإنتاجية الحدية للعمل، وهذا يساهم في زيادة الأرباح، وزيادة مستوى

لا توجد علاقة ترابطية قوية بين المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية (0.05)، حيث إن قيمة (VIF) منخفضة، وأقل من (10).

الجدول ذو الرقم (1): ملخص إحصائي لمتغيرات الدراسة (المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (stata))

Variables	Mean	Median	Std. Dev	Min	Max	N
Wages	10990561	2231650	27236657	85800	209843000	250
Tax	6145460	435502	17670977	0	132097000	250
Profit	18043535	2981620	43274605	90140000	346226000	250
V.added	29335053	5797447	65737010	8058	537955000	250
APK	43.7	1.94	305	0.00012	2758	250
Size	738	441	827	20	3364	250
APL	533552	150300	770543	164	4654612	250

الجدول ذو الرقم (2) نتائج اختبار (Varian Inflation Test)

I/VIF	VIF	Var
0.267989	3.73	Tax
0.645655	1.55	Profit
0.202452	4.49	v.added
0.251017	3.98	APK
0.230209	4.34	Size
0.257250	3.89	APL

الجدول ذو الرقم (4) نتائج اختبار (Cross-Sectional Time Series FGLS)

Log likelihood = -257.3839	Prob > chi2= 0.0000	
Log(w)	Coefficients	Prob
Log(Tax)	-0.0610268	0.000
Log(profit)	0.1316215	0.442
Log(v.added)	0.5160714	0.000
Log(APK)	-.1457909	0.001
Log(size)	0.5769097	0.000
Log(APL)	0.2515756	0.000
Constant	4.088707	0.000
Coefficients: Generalized least squares		
Panels: Homoscedastic		
Correlation: No Autocorrelation		

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (stata)

يتضح من الجدول ذي الرقم (4)، أنه تمت إزالة المشاكل المتعلقة بعدم التجانس للخطأ العشوائي باستخدام طريقة (FGLS)، وتبين نتائج تحليل الدراسة أنها تدعم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة الاحتمالية بلغت (0.0000)، وهي أقل من (5%)، وهذا يدل على ملاءمة النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. إضافة إلى ذلك فقد أظهرت النتائج لقيم معالم الانحدار (Coefficient)، أن نسبة الضريبة المدفوعة، ومتوسط إنتاجية رأس المال، لهما أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على الأجر السنوية، حيث أظهر الاحتمال (P-value) لمعالم المتغيرات، أنه أقل من (0.05)، أما معالم الانحدار لمتغير الأرباح والقيمة المضافة للشركة والحجم (عدد العمال)، ومتوسط إنتاج العمل، فقد أظهرت النتائج أن لديها أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على قيمة الأجر السنوية. وعلى وجه التحديد فقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الضريبة المدفوعة (tax) والأجر السنوية التي تدفعها الشركات عند مستوى معنوية (5%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن ارتفاع معدل الضريبة المدفوعة في الشركة بمقدار (1%)، يؤدي إلى انخفاض

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (stata)

وللتأكد من صحة نموذج الدراسة، فإنه يتطلب أن يكون التباين للخطأ العشوائي متجانساً حيث تم استخدام اختبار (Cameron and Trivedi's) كما هو مبين في الجدول ذي الرقم (3)، ويفترض هذا الاختبار في الفرضية الصفرية (H0)، ثبات التباين لمتغير الخطأ العشوائي (Homoscedasticity)، حيث أظهرت الاحتمالية (0.05 > p = 0.0000)، وهذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية بسبب وجود مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity).

الجدول ذو الرقم (3) نتائج اختبار (Cameron and Trivedi's decomposition)

p-value	D.F	chi2	Source
0.0000	27	126.17	Heteroscedasticity
0.0000	6	96.87	Skewness
0.6263	1	8.23	Kurtosis
0.0000	34	231.27	Total

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج (stata)

وبعد إجراء الاختبارات أعلاه فإنه من الصعب استخدام منهجية المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)؛ بسبب وجود مشكلة عدم ثبات التباين للخطأ العشوائي (Heteroskedasticity)؛ لأنها ستظهر نتائج متحيزة وغير دقيقة. لذلك استخدمت الدراسة منهجية المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)؛ لحل هذه المشاكل ولإظهار نتائج تقدير صحيحة وغير متحيزة للنموذج⁽⁸⁾، ويعرض الجدول ذو الرقم (4) نتائج هذا التحليل.

توصلت إليها الدراسة بإعادة توزيع نسب الضريبة المفروضة على أرباح الشركات، بما يراعي وضع القطاعات الاقتصادية، وذلك لتجنب انتقال العبء الضريبي إلى العمال لما له من الأثر السلبي على الأجور، بحيث يتحمل جميع الأطراف التغير في الضريبة. إضافة إلى ضرورة اهتمام الباحثين في إجراء المزيد من الدراسات التي تهتم في تقدير عبء ضريبة الشركات في الأردن، وذلك من خلال استخدام متغيرات جديدة كدراسة أثر ضريبة الأرباح على عوامل الإنتاج، وعلى المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ وذلك لتعزيز نتائج هذه الدراسة.

References:

1. Jordanian Department of Statistics, employment and compensations of employees survey, different issues, Amman, Jordan, 2019
2. Jordanian Income and sales Tax department. Tax report, (1), Amman, Jordan, 2020.
3. Center for Strategic Studies, Income Tax Law: An Assessment of Reality and Possible Alternatives, University of Jordan, 2018.
4. Arulampalam, W. P. Devereux and G. Maffini, The Direct Incidence of Corporate Income Tax on Wages. Oxford University Centre for Business Taxation, Working Paper 07/08, 2nd version, 2008.
5. Arulampalam, W. and G. Maffini, The Direct Incidence of the Corporate Income Tax. European Economic Review 56: 1038-1054, 2012.
6. Azemar, C. and Hubbard, R.G., Country characteristics and the incidence of capital income taxation on wages: An empirical assessment. Canadian Journal of Economics, 48(5): 1762-1802, 2016.
7. Auerbach, A., Who Bears the Corporate Tax? A Review of What We Know. Tax Policy and the Economy, Volume, 20, 1-40. The MIT Press, Cambridge, MA, 2006.
8. Bai, J., Choi, S. and Liao, Y., Feasible generalized least squares for panel data with cross-sectional and serial correlations. Empirical Economics, 60(1), 309-326, 2021.
9. Center for Strategic Studies, Income Tax Law: An Assessment of Reality and Possible Alternatives, University of Jordan, 2018.
10. Cragg, J. G., Harberger, A., and Mieszkowski, P., Empirical evidence on the incidence of the corporation income tax. Journal of Political Economy, 75:811-21, 1967.
11. Desai, M., Fritz Foley, and James Hines, Labor and Capital Shares of the Corporate Tax Burden: International Evidence. Unpublished manuscript. Harvard University, Cambridge, MA, 2007.
12. Dwenger, N. and Viktor Steiner, Sharing the Burden: Empirical Evidence on Corporate Tax

الأجور السنوية في الشركة بمقدار (0.06%)، وانفتحت نتيجة هذه الدراسة مع النظرية الاقتصادية، ومع دراسة كل من (20) (24) والتي توصلت نتائجهم إلى أن العمال يتحملون العبء الأكبر من التغير في ضريبة الشركات، بينما تعارضت هذه النتيجة مع دراسة (18) التي وجدت أن رأس المال يتحمل عبء التغير في الضريبة على أرباح الشركات. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين قيمة الأرباح السنوية (profit) والأجور، أي أن زيادة الأرباح للشركة بمقدار (1%)، يؤدي إلى ارتفاع الأجور بمقدار (0.13%). كما دعمت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للشركة (v.added) والأجور السنوية في الشركة؛ أي أن زيادة القيمة المضافة بمقدار (1%)، يؤدي إلى زيادة الأجور بمقدار (0.47%)، وهذا متوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

بينما أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إنتاج رأس المال (APK) والأجور في الشركة أي أن زيادة متوسط إنتاجية العمال بمقدار (1%)، يؤدي إلى انخفاض الأجور السنوية بمقدار (0.15%)، وفسر الباحثين ذلك بأنه عندما يرتفع رأس المال في الشركة، فإن حاجة الشركة إلى العمال تنخفض، وبالتالي تنخفض الأجور السنوية التي تدفعها الشركة. وكما تشير النتائج أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد العمال (Size) والأجور عند مستوى معنوية (5%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن زيادة عدد العمال في الشركة بمقدار (1%)، يؤدي إلى زيادة الأجور السنوية في الشركة بمقدار (0.58%). كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إنتاج العمل (APL) والأجور، أي أن زيادة متوسط إنتاج العمل بنسبة (1%)، يؤدي إلى ارتفاع الأجور بمقدار (0.25%).

الاستنتاجات والتوصيات:

تدعم الدراسة فرضية التأثير السلبي المباشر وغير المباشر لضريبة الشركات على الأجور، وتتمثل النتيجة الرئيسة لهذه الدراسة في أن ارتفاع الضريبة بمقدار (1%)، يخفض الأجور بمقدار (0.06%)، وهذا متوافق مع النظرية الاقتصادية ومعظم نتائج الدراسات السابقة. كذلك تؤيد الدراسة انتقال العبء الضريبي إلى رأس المال من خلال التأثير على الاستثمار، وهذا يعكس التأثير غير المباشر للمنافسة الضريبية بين الدول على أجور العمال. حيث إن هروب رأس المال للدول التي لديها معدلات ضريبة منخفضة، يقلل الإنتاجية الحدية للعمال؛ مما ينتج عنه انخفاض الأجور، مع الأخذ بالحسبان التباين في نسب الضريبة المدفوعة من قبل الشركات، وهذا يعزز الاختلاف في درجة تأثير الضريبة. وتوفر هذه الدراسة الدعم لصانعي القرارات الذين يعارضون رفع معدلات الضريبة في البلدان التي فيها انتقال كبير لرأس المال، حيث سيتحمل العمال في ذلك البلد كامل العبء الضريبي. وتوصي الدراسة صانعي القرار بناء على النتائج التي

27. Knaisch, Jonas and Poschel, Carla, Corporate Tax Incidence and Wages: A Meta-Regression Analysis. arqus Discussion Paper No. 262, 2021.
28. Liu, Li. and Rosanne Altshuler, Measuring the Burden of the Corporate Income Tax Under Imperfect Competition. *National Tax Journal* 66(1): 215 -238, 2013.
29. Suárez Serrato, J.C. and Zidar, O., Who benefits from state corporate tax cuts? A local labor market approach with heterogeneous firms. *American Economic Review*, 106(9): 2582-2624, 2020.
30. Slemrod, J., A general equilibrium model of taxation with endogenous financial behavior. In Feldstein, M., editor, *Behavioral Simulation Methods in Tax Policy Analysis*, pages 427–58. Chicago University Press, 1983.
- Incidence. Working Paper No. 2011–14. Max Planck Institute for Tax Law and Public Finance, Jena, Germany, 2011.
13. Dye, W. R., An Empirical Analysis of the Incidence of the Corporate Income Tax in the Manufacturing Sector. PhD thesis, Rawls College of Business, Texas Tech University, 1998.
14. Dyreng, S.D., Jacob, M., Jiang, X. and Müller, M.A., Tax incidence and tax avoidance. SSRN Working Paper 3070239, 2020.
15. Ebrahimi, P. and Vaillancourt, F., The effect of corporate income and payroll taxes. 35 Fraser Institute Working Paper, 2016.
16. Felix, Alison R., and James Hines, Corporate Taxes and Union Wages in the United States. NBER. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. Working Paper No. 15263, 2009.
17. Gravelle, Jane G., and Kent A. Smetters, Does the Open Economy Assumption Really Mean That Labor Bears the Burden of a Capital Income Tax? *B.E. Journal of Economic Analysis and Policy*, *Advances in Economic Analysis and Policy* 6 (1), Article 3, 2006.
18. Harberger, A. C., The incidence Of the Corporation income Tax.” *Journal of Political Economy*, 70(3): 215–240, 1962.
19. Harberger, A. C., The ABCs of Corporate Tax Incidence: Insights into the Open-Economy Case. In *Tax Policy and Economic Growth: Proceedings of a Symposium sponsored by the American Council for Capital Formation*, pp. 51–73, 1995.
20. Harberger, A. C., The incidence of the corporation income tax revisited. *National Tax Journal*, LXI(2):303–12, 2008b.
21. Hassett, K. and Aparna Mathur, Taxes and Wages. American Enterprise Institute Working Paper no. 128, June, 2006.
22. Jordanian Department of Statistics, employment and compensations of employees survey, different issues, Amman, Jordan, 2019.
23. Jordanian Income and sales Tax department, Tax report, (1), Amman, Jordan, 2020.
24. Krzyzaniak, M, and Richard A. Musgrave (1963). *The Shifting of the Corporation Income Tax* Baltimore, Md.: The Johns. Hopkins Press, Pp. viii, 100, 1963.
25. Krzyzaniak, M. and Musgrave, R., Corporation tax shifting: A response. *The Journal of Political Economy*, 78(4):768–73, 1970.
26. Kenneth, J. M, and Ergete Ferede, The incidence of the corporate income tax on wages: evidence from Canadian provinces. the School of public policy SPP technical paper ,vol.10. university of Calgary, 2017.